

التخطيط وتمويل التنمية: حالة مصر

أ.د. أشرف العربي*

مقدمة:

ستون عاماً مضت على تجربة التخطيط التنموي في مصر، شهدت خلالها إنجازات وإخفاقات، ولكن ظلت المحصلة النهائية أقل كثيراً مما كان مأمولاً وممكناً. فهي دول عديدة كانت أوضاعها التنموية تتشابه إلى حد بعيد مع مصر في ستينيات القرن الماضي، وأصبحت اليوم في مصاف الدول الصناعية والصاعدة أو البازغة وأصبح متوسط دخل الفرد فيها أضعاف نظيره في مصر. ورغم تعدد التحديات التي واجهت عملية التنمية خلال العقود الماضية، والتي أفاضت العديد من الأدبيات والمننديات في سردها، فإن قضية "التمويل" تبقى - في رأي الكثيرين - واحدة من أبرز تلك التحديات، ليس في مصر وحدها بل وفي الدول النامية بشكل عام.

ومع تطور مفهوم التنمية من مجرد مفهوم ضيق يركز على النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الدخل، إلى مفهوم أشمل يركز على توسيع الخيارات أو الحريات المتاحة أمام البشر، ودمج البعدين الاجتماعي والبيئي مع البعد الاقتصادي كشرط لاستدامة عملية التنمية، كان من الطبيعي أن تزداد الضغوط على الموازنات العامة للدول - خاصة النامية - حتى تستطيع تلبية الاحتياجات التنموية المتزايدة. ومما زاد الأمور تعقيداً، ما شهده العقد الأخير تحديداً من أزمات مالية واقتصادية عالمية، وما شهدته المنطقة العربية من تقلبات وصراعات سياسية وعسكرية، وتوترات إقليمية وتهديدات إرهابية، جعلت جميعها عملية التنمية تبدو "عصية" على غالبية البلدان العربية، وجعلت قضية "تمويل التنمية" تحتل مكانة متقدمة في سلم أولويات خطط التنمية حتى في الدول العربية النفطية، التي لم تكن تاريخياً تعاني من أزمة التمويل. وبعد استعراض المنهجيات

* مستشار بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت ووزير التخطيط المصري السابق.

المختلفة لتقدير الفجوة التمويلية، سناقش المقال الحالي قضية تمويل التنمية وعلاقتها بالتخطيط للتنمية من منظور عالمي، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، مع استعراض المصادر المختلفة لتمويل التنمية سواء المصادر التقليدية أو الحديثة. وأخيراً سيركز المقال على الحالة المصرية باعتبارها الحالة التي يهتم بها غالبية قراء هذه المجلة.

منهجيات تقدير الفجوة التمويلية: إطار نظري^(١)

لعلّ أحد أهم الاعتبارات محلّ اهتمام تمويل التنمية هي تلك الخاصة بتحديد فجوة التمويل (معدل الاستثمار - معدل الادخار) والتي تتكون من فجوة التمويل الخارجية المتمثلة في رصيد الحساب التجاري الخاص بمدى قدرة الدولة على تغطية تكاليف وارداتها من خلال عوائد صادراتها. وفجوة الحساب الجاري والخاص بمدى قدرة الدولة على تغطية، كل من الحساب التجاري، وصافي حركة عوامل الإنتاج والتحويلات من وإلى البلد المعني. بالإضافة إلى فجوة التمويل الداخلي المتمثلة بعجز الموازنة. ويعد نموذج هارود-دومار من أكثر النماذج استخداماً في الأدبيات الاقتصادية للتأصيل النظري للعلاقة بين التمويل والتنمية؛ حيث يعتبر نموذجاً مرجعياً للنماذج اللاحقة من حيث التأييد أو النقد. وينظر نموذج هارود-دومار لمحددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل على النحو الآتي:

$$Y = F(K, L)$$

حيث Y : الناتج دالة في كل من: K : رصيد رأس المال؛ L : العمالة

حصة الفرد من الناتج $y = Y/L$ و حصة الفرد من رأس المال $k = K/L$

وبافتراض سيادة قانون العوائد الثابتة: $Z > 0$ $ZY = F(zK, zL)$

وبالتالي، يصبح معدل النمو الاقتصادي السنوي: $\Delta Y/Y$

حيث $\Delta Y =$ التغير في الناتج المحلي الإجمالي ما بين السنة (t) والسنة $(t+1)$

& $Y =$ الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t)

(١) العربي (٢٠١٩).

معادلة الادخار الإجمالي $S=sY$

= معدل الادخار

العلاقة ما بين الادخار والاستثمار (I): $S=I$

بافتراض أن كل الادخار يتوجه إلى الاستثمار

رصيد رأس المال (K)، الاستثمار (I)، والإهلاك (d) $\Delta K=I-dK$

وبالتعويض عن $I=sY$ (لأن $I=S=sY$) نحصل: $\Delta K=sY-dK$

وإذا ما كان (ΔK) يشير إلى الزيادات الخاصة برصيد رأس المال، نحصل:

$$K_{t+1}=K_t+sY-dK$$

معادلة التغير في العمل $(\Delta L): \Delta L=nL$

حيث (n) تعادل معدل النمو السكاني

وهذا يفترض أن معدل نمو العمالة يعادل معدل النمو السكاني. وهو افتراض مقبول في حالة

تساوي الهيكل العمري، لذلك: $L_{t+1}=L_t(1+n)$

وبدمج المعادلات أعلاه نحصل على معادلة النمو:

$$\Delta Y/Y = \frac{Y_{t+1} - Y_t}{Y_t} = \frac{F(K_t + sY_t - dK_t, L(1+n)) - F(K_t, L_t)}{F(K_t, L_t)}$$

ويلاحظ بأن القيم المهمة لتحديد معدل النمو هنا هي: (s) و (d) و (n).

علاقة رأس المال الناتج (v)

$$v = \frac{K}{Y}$$

يطلق على (v) معامل رأس المال/الناتج، وتعرف أيضاً بنسبة رأس المال/الناتج الإضافية

(ICOR) Incremental capital-output ratio.

يمكن احتساب المعادلات التالية من (v):

$$\Delta Y = \frac{\Delta K}{v} \quad \& \quad Y = \frac{K}{v}$$

معادلة (نموذج) هارود-دومار لتحديد معدل النمو (g)

$$g = \frac{\Delta y}{Y} = \frac{\Delta K/v}{Y} = \frac{\Delta K}{Yv} = \frac{sY - dK}{Yv}$$

ويمكن تبسيط معادلة (g) بافتراض أن الاهتلاك قريب من الصفر:

$$g = \frac{sY}{Yv} = \frac{s}{v}$$

المعادلة الأخيرة يطلق عليها معادلة هارود-دومار لتحديد معدل النمو.

$$g = \frac{s}{v}$$

وتشير معادلة هارود-دومار إلى أن ارتفاع معدل الادخار يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو، في حين أن ارتفاع ICOR يؤدي إلى انخفاض معدل النمو. ويتحدد ICOR بالتكنولوجيا المستخدمة، وشروط أخرى في الاقتصاد محل الدراسة.

ويعتمد نموذج هارود-دومار على فرضية ثبات التناسبات التكنولوجية Fixed Proportions of Technology. بمعنى أنه إذا كان منتج معين ينتج باستخدام (K_0, L_0) لإنتاج (Q) فإن من شأن إضافة وحدات جديدة من رأس المال لوحده، أو العمل لوحده ألا تساهم في زيادة الناتج.

ويعتمد نموذج هارود-دومار على سياستين تطبيقيتين لغرض زيادة معدل النمو: زيادة معدل الادخار، أو استخدام رأس المال بكفاءة (من خلال استخدام أقل لرأس المال Capital Saving، أو استخدام مكثف للعمالة Labor Saving)، أو كلا السياستين معاً.

ويعتبر نموذج هارود-دومار أحد نماذج النمو الاقتصادي التي تحاول تحديد المسار الزمني للاستثمار (التمويل المطلوب)، الذي يحقق شرط التوازن الاقتصادي في جميع الأوقات. فزيادة التدفقات المتاحة للاستثمار (مصادر محلية أو أجنبية) ستؤدي لزيادة معدل النمو، كما يؤدي إلى ذلك أيضاً انخفاض معامل رأس المال للناتج. ونتيجة الثبات الذي يتعلق بمعامل رأس المال خاصة في المدى القصير والمتوسط، يبقى النمو مرتبطاً بزيادة التدفقات التمويلية للدولة، ويصبح التغير في المخزون الرأسمالي (التدفقات المالية) هو المتغير المقيد للنمو الاقتصادي.

ومن النماذج المستخدمة لتقدير الفجوة التمويلية نموذج الفجوتين The Two Gap Model، والذي ينسب عادةً لكتابات الاقتصادي الشهير Chenery, 1966، والذي يقوم على تقدير الاحتياجات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق تقدير قيمة العجز الموجود بين

الصادرات والواردات (Trade Gap)، وبين الادخار والاستثمار (Saving Gap). ويعبر عن هذا النموذج بالمعادلة التالية:

$$Y_{s,t} = \text{Mini} (S \text{ gap} , T \text{ gap})$$

وتوضح تلك الصياغة أن النمو الاقتصادي (Y s,t) يكون مقيداً بالفجوة الأكثر اتساعاً أو بالعنصر الأقل كثافة من الادخار أو الصادرات؛ فجوة الادخار S gap ، فجوة التجارة T gap وفي مطلع التسعينيات من القرن الماضي طرح العديد من الكتاب - Bacha 1990 - Taylor 1994 Somlimano 1991 - نموذجاً ثالثاً لتقدير الفجوة التمويلية، عرف بنموذج الثلاث فجوات The Three Gap Model، حيث يضيف هذا النموذج عجز الموازنة العامة كقيد ثالث على عملية النمو علاوة على فجوتي التجارة والادخار. ويرى نموذج الثلاث فجوات أن النمو الاقتصادي مقيد بفجوات ثلاثة تتضمن خمسة متغيرات، حيث يؤكد النموذج أن كلا من العرض والطلب يمثلان قيداً على النمو الاقتصادي على السواء. ويعبر عن هذا النموذج بالمعادلتين التاليتين:

$$Y = \text{mini} (Y_s, Y_d)$$

$$Y = \text{mini} (S \text{ gap}, T \text{ gap}, F \text{ gap})$$

حيث: الناتج القومي Y؛ فجوة الادخار S Gap؛ فجوة التجارة T Gap؛ فجوة الموازنة (العجز الحكومي) F Gap؛ العرض Y s ، الطلب Y d.

وتشير صياغة النموذج إلى أن النمو الاقتصادي ليس مقيداً فقط بجانب العرض ممثلاً في فجوة الادخار وفجوة التجارة بل يتقيد أيضاً بجانب الطلب والعجز الحكومي. ويتضح من هنا دور التدفقات المالية الخارجية في زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال قيامها بالآتي:

١. التأثير في مستوى الطلب الفعال من خلال أثرها على زيادة الإنفاق الكلى وزيادة مستوى الإنفاق الاستثماري والذي يؤدي بدوره من خلال عمل المضاعف Multiplier إلى زيادة الناتج القومي.

٢. استكمال فجوة الادخار المحلى القاصر عن تمويل الاستثمار المرغوب فيه.

٣. استكمال الفجوة الاستيرادية سواء سلع وسيطة Intermediate Goods أو سلع رأسمالية Capital Goods.

٤. استكمال العجز القائم في الموازنة الحكومية من خلال زيادة قيمة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إزالة القيود القائمة على عملية النمو الاقتصادي.

كذلك يتضح من عرض نموذج الثلاث فجوات أن النمو الاقتصادي يكون مقيداً بأكثر الفجوات اتساعاً، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستخدام الكامل للطاقة المتاحة من الموارد الأخرى Capacity-Utilization. بمعنى أنه لو كان النمو الاقتصادي مقيداً بصفة أساسية بقصور القدرة على استيراد السلع الرأسمالية مثلاً، فإن هذا يؤدي إلى عدم الاستخدام الكامل للادخار المتاح لتحقيق الاستثمار المرجو. هذا بالإضافة إلى عدم استخدام الإيراد الحكومي المتاح لتحقيق الإنفاق الحكومي الاستثماري المرجو وهكذا.

التخطيط وتمويل التنمية: منظور عالمي

في سبتمبر ٢٠١٥، أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة أجندة أممية للتنمية، التزمت من خلالها كل دول العالم الأعضاء في المنظمة الدولية - بما فيها الدول المتقدمة- بتحقيق ١٧ هدف من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تضمنت تلك الأهداف ١٦٩ غاية موزعة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أعاد هذا الالتزام الدولي إلى الصدارة أهمية التخطيط للتنمية كمدخل أساسي لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة؛ على المديين المتوسط والطويل. فتحديد مدى زمني لتحقيق أهداف كمية محددة يتم متابعة تنفيذها من خلال مؤشرات أداء رئيسية وتقارير متابعة دورية، كلها تعد مكونات أساسية في أي عملية تخطيطية.

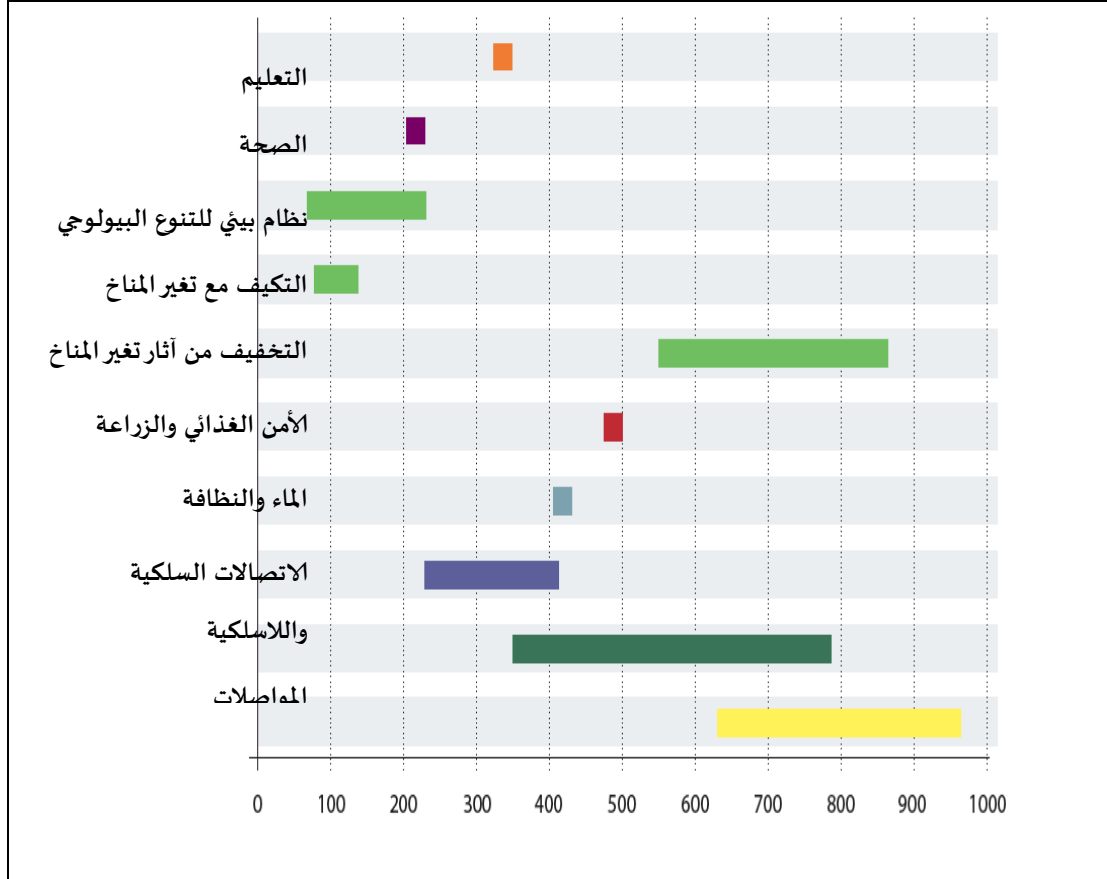
والواقع أن المنهجيات التي تم استعراضها في الجزء السابق من هذا المقال تستخدم عادةً لتقدير فجوة التمويل اللازمة لتحقيق التنمية بمفهومها الاقتصادي الضيق، بمعنى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولا شك أن تحقيق التنمية بمفهومها البشري الواسع والمستدام سيزيد مشكلة تمويل التنمية تعقيداً. فتحقيق أجندة ٢٠٣٠ سيتطلب

استثمارات غير مسبوقه في مجالات مثل الصحة والتعليم وحماية البيئة والبنية التحتية والطاقة المستدامة والتنمية الريفية والسلام والأمن وإجراءات للتصدي لتغير المناخ. ولا شك أن تحديد الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة أمر معقد وغير دقيق بالضرورة لأن التقديرات تعتمد دائماً على مجموعة من الافتراضات، بما في ذلك بيئة الاقتصاد الكلي، وطبيعة السياسات التجارية الوطنية والدولية، والتقدم التكنولوجي (وكذلك الوصول والقدرة على استخدام تلك التكنولوجيا)، والآثار المتوقعة للصدمات والضغوط وتغير المناخ، وكذلك إلى أي مدى يكون للاستثمارات في منطقة ما آثار غير مباشرة (فوائد مشتركة أو أضرار) في مناطق أخرى. كما أن التقاعس عن العمل أو تأخير الإجراء قد يكون له تكلفة يجب أخذها في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تأخير التخفيف من تغير المناخ إلى زيادة كبيرة في تكلفة التنمية على المدى الطويل، على الرغم من أنه قد يتم تحقيق "وفورات" واضحة على المدى القصير بسبب عدم وجود استثمارات معينة (UNDP, 2018).

وقد تم تقدير التكلفة السنوية للقضاء على الفقر المدقع (الهدف الأول) في جميع البلدان (تقاس بزيادة دخل الأفراد إلى ما لا يقل عن ١.٩٠ دولار أمريكي في اليوم) بحوالي ٦٦ مليار دولار أمريكي سنوياً. وتتراوح تقديرات متطلبات الاستثمار السنوية في البنية التحتية في جميع البلدان (قطاعات المياه والزراعة والاتصالات والطاقة والنقل والمباني والصناعة) بين ٥ و٧ تريليونات دولار، منها ٤ تريليونات تقريباً للبلدان النامية، منها ١.٤ تريليون دولار فقط يتم الوفاء بها حالياً (تاركة فجوة تمويل سنوية قدرها ٢.٥ تريليون دولار أمريكي وفقاً للأونكتاد). كما يقدر التمويل اللازم لتوفير السلع العامة العالمية (GPGs) (مثل التخفيف من تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي، ومكافحة الأمراض المعدية، والاستثمارات في البحث والعلوم وما إلى ذلك) بعدة تريليونات أخرى في السنة (UNDP, 2018).

الشكل (1): متطلبات الاستثمار السنوية المقدرّة موزعة على قطاعات التنمية المستدامة الأساسية

(مليار دولار أمريكي)



المصدر: UNDP, 2018.

وتختلف احتياجات التمويل بشكل كبير بين البلدان والمناطق. ففي حين أن العديد من البلدان متوسطة الدخل الكبيرة قادرة الآن على تعبئة المزيد من الموارد المحلية والخاصة من أجل التنمية، لاتزال هناك تحديات لكثير من البلدان منخفضة الدخل، وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تشهد صراعات، حيث لا تحتاج تلك الدول إلى موارد كبيرة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة فقط، بل لديهم عادةً قدرات محدودة لزيادة الإيرادات

المحلية، كما يعتبرون بيئات غير جاذبة للاستثمار الخاص، حيث مخاطر فشل المشروع مرتفعة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية المحلية وعوامل أخرى. ولكن حتى في البلدان متوسطة الدخل، حيث قد تكون مصادر التمويل المختلفة "وفيرة" نسبياً، يمكن أن تظل تكاليف هذا التمويل مرتفعة بشكل كبير بسبب المخاطر المرتفعة أو المتوقعة فعلياً. علاوة على ذلك، كما أظهرت الأزمة المالية الأخيرة في عام ٢٠٠٨، فإن الاقصادات الناشئة يمكن أن تكون عرضة لما يسمى بتدفقات "الأموال الساخنة" (المضاربون الذين يحولون أموالهم بين البلدان للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة و / أو التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف). ويمكن أن تكون هذه التدفقات شديدة التقلب، وعادة ما تكون قصيرة الأجل في الاتجاه، ويمكن أن تسهم في التضخم المحلي وعدم الاستقرار ويكون لها تأثير محدود جداً على التنمية (UNDP, 2018).

ورغم أن تقديرات الاحتياجات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تكون عادةً غير دقيقة وتختلف بشكل كبير فيما بين البلدان، إلا أن الحكومات عادةً ما تكون أكثر اهتماماً بتحديد الأولويات أو التدخلات المحفزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكلفة تلك التدخلات على الصعيدين الوطني والقطاعي، وتحديد أكثر نماذج التمويل المناسبة لهم. ومن هنا تأتي أهمية التخطيط الإنمائي. فجوهر تخطيط التنمية يكمن في ضمان كمية من الاستثمار المنتج كافية لزيادة مستهدفة وملموسة في الناتج المحلي الإجمالي تفوق الزيادة في السكان، بحيث يرتفع متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته. فتكوين رأس المال الحقيقي من الموارد المحلية يتطلب الاستثمار وزيادة متناسبة في حجم الادخار الحقيقي. وتتطلب عملية تكوين رأس المال عادةً شكلاً من أشكال التمويل وآلية الائتمان لإعادة توزيع الموارد من المدخرين إلى المستثمرين (عبدالقادر، ٢٠١١). وبصفة عامة، هناك العديد من مصادر التمويل منها الداخلي والمستجدة في معدلات الادخار، والاقتراض الداخلي، ومنها الخارجي، مثل القروض ومساعدات التنمية، والاستثمار الأجنبي المباشر. وتمويل القطاع الخاص من خلال الشراكة، أو بشكل منفصل، ومنها ما يرتبط بكفاءة الاستثمار وبالتالي تقليل فرص الحاجة للتمويل.

ويمكن إبراز أهم آليات ومصادر تمويل التنمية فيما يلي^(٢):

(٢) يعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على الكواز (٢٠١٦)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

المصدر الضريبي:

تعتبر الضرائب من أكثر المصادر شيوعاً لتمويل التنمية. وعادةً ما يتم التمييز بين الضرائب على الدخل والأرباح (المباشرة)، والضرائب على السلع والخدمات (غير مباشرة). ومن الأهمية إيجاد علاقة تتصف بالكفاءة، وبالعدالة بين هذين المصدرين. ويمكن تعظيم الإيرادات الضريبية من خلال تعظيم "الطاقة الضريبية Tax Effort" (والتي تشير إلى المقارنة بين الإيرادات الضريبية في بلد معين مع الإيرادات الضريبية القصوى السائدة في بلد آخر له نفس خصائص البلد المعني. ويشير الفارق بين الإيرادين إلى أوجه القصور في جباية الضرائب، والتهرب الضريبي، والفساد، وغيرها). وتشير الدراسات إلى أن الطاقة الضريبية لا تتجاوز ٥٠% من الإيرادات الضريبية الكامنة أو المحتملة في معظم الدول العربية، كما أن حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، غير مصرّح به، وهو ما يشير إلى وجود تدفقات نقدية كبيرة خارج إطار الوعاء الضريبي، وهو أمر يوفّر طاقة ضريبية إضافية.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر هذا المصدر أحد المصادر الأساسية المطلوب تطويرها بهدف جذب المزيد من الاستثمارات، مع الحرص أن تخدم تلك الاستثمارات أهداف التنمية المستدامة. كما أنه من المهم ألا تكون الحوافز المقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حساب الحصيلة الضريبية المتوقعة. والرهان أساساً على توفير مناخ الاستثمار التنافسي دولياً وإقليمياً. علماً بأن هذا النوع من الاستثمار يتركز في البلدان العربية في ثلاث قطاعات رئيسية هي: النفط، والعقارات، والتشييد. وفي ظل هذا التركيز، فإن تأثير الاستثمارات الأجنبية على خلق فرص العمالة، والنقل والتكنولوجي، هي محلّ نقاش وتساؤل. لذا من المهم أن يتم جذب هذه الاستثمارات في القطاعات والأنشطة ذات التأثير المرتفع في خلق فرص العمل، وذات الاستفادة من النقل التكنولوجي.

تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص:

يتيح هذا المصدر من التمويل تخفيف الأعباء على الحكومة في مجال التمويل، كما يساهم في توزيع المخاطر، وتوسيع قاعدة الملكية. ومن ضمن ما قيمته (٢.٢) تريليون دولار من قيمة مشروعات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، في مجال مشروعات البنية الأساسية على

مستوى العالم، تبلغ حصة البلدان العربية حوالي (١٠٠) مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣) مقارنة بـ (١٤٥) مليار دولار في أفريقيا، و(٣٧٤) مليار دولار في جنوب آسيا، و(٣٨٣) مليار دولار في شرق آسيا والباسفيك، و(٣٥٤) مليار دولار في وسط وغرب آسيا، و(٨٤٥) مليار دولار في أمريكا اللاتينية.

مساعدات التنمية الرسمية (ODA):

تعرف هذه المساعدات على أنها تمثل القروض والهبات (صافية من مدفوعات التسديد) والممنوحة على أسس ميسرة Concessional من قبل دول ومؤسسات تمويل متعددة الأطراف. وذلك بهدف تمويل التنمية في الدول المستفيدة. وتتضمن هذه المساعدات عنصر منحة يعادل على الأقل (٢٥%) من قيمة المساعدة (يحتسب عادةً على أساس سعر خصم ١٠%). ومن المهم في مجال هذا النوع من المساعدات أن توجه لتلك القطاعات المرتبطة بالتنمية المستدامة. مع أهمية أن تمارس الدول المتلقية للمساعدات الكفاءة في استخدام الأموال المتاحة، خاصة في مجال توجيهها لبناء رأس المال العيني والبشري، للمساهمة الجادة في التنوع من ناحية، والقدرة على التسديد من ناحية أخرى.

وقد زادت التدفقات من المساعدات الإنمائية الرسمية على مدار الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، وإن لم تكن بالسرعة التي زادت بها التدفقات الخاصة، حيث وصلت قيمة المساعدات من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى حوالي ١٤٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٦، مقابل ٦٠ مليار دولار أمريكي فقط في عام ٢٠٠٠.

الحد من الهدر ورفع كفاءة الإنفاق العام:

إن توفير التمويل الكافي يعدّ شرطاً ضرورياً ولكنه غير كافٍ لتحقيق التنمية المستدامة. فتعدد أشكال الهدر في إدارة الموارد المالية وعدم توفر البيئة الاستثمارية الجاذبة والمؤسسات القادرة وعدم كفاءة الإنفاق العام والاستثمارات العامة، جميعها تشكل تحديات لا تقل أهمية عن تحدي توفير الموارد اللازمة لسد فجوة التمويل. فعلى سبيل المثال، يمثل دعم الطاقة وكل أشكال الدعم الأخرى غير الموجهة للفقراء هدراً لا يجب التغاضي عنه. فقد أظهرت بعض التقديرات أن ما

يخصص لدعم الطاقة يفوق ما يخصص للإنفاق الاستثماري في عدد من الدول العربية، ويفوق كثيراً ما يخصص للتعليم والصحة. لذلك فإن إمكانيات التمويل قد تكون متاحة ضمناً إلا أنها لا تخصص تخصيصاً يخدم أهداف التنمية المستدامة. كما أن تحسين كفاءة الاستثمارات العامة، الممولة من القروض والمساعدات وتخصيصات الموازنة، سيساعد بلا شك في تقليل الحاجة للتمويل.

مصادر غير تقليدية لتمويل التنمية⁽³⁾:

بالإضافة للمصادر التقليدية السابقة، توجد الآن مصادر أخرى للتمويل أكثر تطوراً وإبداعاً تشمل ما يلي: التمويل "المختلط" (حيث يتم مزج التمويل العام الميسر مع التمويل العام أو الخاص غير الميسر)؛ السندات الخضراء والزرقاء (حيث يتم إصدار السندات في أسواق رأس المال المحلية والدولية لتمويل البنية التحتية المتوافقة مع المعايير البيئية)؛ أدوات التمويل الإسلامية (مثل السندات الإسلامية أو الصكوك التي هي أدوات مدعومة بالأصول)؛ خطط الضمان (المصممة لتقليل / مشاركة المخاطر)؛ مخططات تمويل الشتات (حيث يتم دعم وتحفيز مجتمعات الشتات للاستثمار في المشاريع والشركات "العودة إلى الوطن")؛ الاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق عائدات اجتماعية أو بيئية إيجابية بالإضافة إلى عائد مالي للمستثمرين؛ التمويل الجماعي (ممارسة تمويل مشروع من خلال الاكتتاب العام أو من خلال جمع التبرعات النقدية من عدد كبير من الناس)؛ سندات التأثير الاجتماعي (طريقة الدفع مقابل مخطط النتائج)؛ عقود قروض تتضمن إسقاط خدمة الدين تلقائياً عند حدوث صدمة كبيرة، وخطط التأمين ضد الطقس والكوارث، وغيرها. وبصفة عامة، منذ بداية الألفية الحالية، زادت البلدان النامية ككل من قدراتها على تعبئة التمويل من المصادر العامة والخاصة والمحلية والدولية. فعلى الصعيد العالمي، تعد الموارد العامة المحلية أكبر وأهم مصدر لتمويل التنمية. ويقدر البنك الدولي أن الاقتصادات الناشئة والنامية قد حشدت ما يزيد عن ٧.٧ تريليون دولار من العائدات المحلية في عام ٢٠١٢، وأن الموارد المحلية زادت بمعدل ١٤ في المائة سنوياً منذ عام ٢٠٠٠. وهذا يعني أن هناك أكثر من ٦ تريليون دولار

(3) UNDP, 2018

زيادة كل عام تتدفق على سندات خزانة البلدان النامية مقارنة بعام ٢٠٠٠. وقد أدت الإيرادات المحلية المزدهرة بدورها إلى خفض الاعتماد على المعونة ورفع الجدارة الائتمانية للبلد للحصول على قروض رسمية وغير خاصة بشروط ميسرة. وفي عام ٢٠١٠، جمعت دول أفريقيا جنوب الصحراء ما يقرب من ١٠ دولارات أمريكية من مصادرها الخاصة مقابل كل دولار من المساعدات الخارجية المتلقاه. ويتوقع صندوق النقد الدولي حدوث زيادات كبيرة في الموارد المحلية خلال السنوات القليلة المقبلة، وخاصة في البلدان المتوسطة الدخل. وقد نشأت الزيادات الأخيرة بشكل رئيسي من خلال فرض ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة) إلى جانب ضرائب الدخل وإيرادات الموارد الطبيعية والضرائب السياحية، كما تحسنت الشفافية والكفاءة في تحصيل الضرائب. وقد تحوّلت البلدان النامية ككل بشكل متزايد إلى مصادر خاصة لتمويل التنمية المستدامة. ويُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية والتحديث والعمالة ونقل التكنولوجيا، وأنه أكبر مصدر للتمويل الخاص الدولي للبلدان النامية. وقد قامت العديد من البلدان النامية بتحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقدين الأخيرين واتبعت تدابير أخرى (مثل الحوافز الضريبية) لجذب الاستثمار. وفي عام ٢٠١٦، جذبت البلدان النامية تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من ٦٤٦ مليار دولار أمريكي؛ هذا بالمقارنة مع ١٤٠ مليار دولار فقط من المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) في نفس العام. وشهدت آسيا على وجه الخصوص زيادات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وتتلقى الآن أكثر من أي منطقة أخرى في العالم بنسبة ٣٠ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما توسعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب إلى الجنوب. كما زاد أيضاً إصدار السندات والإقراض المصرفي التجاري أربعة أضعاف بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، تمكنت العديد من البلدان منخفضة الدخل من إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية، وكثير منها لأول مرة، جذبتها أسعار فائدة منخفضة نسبياً وتمكينها من خلال الجدارة الائتمانية المتجددة، وهذا يشمل رواندا وزامبيا وغيرها.

وسعت العديد من البلدان النامية أيضاً إلى توسيع نطاق أسواق الديون المحلية، وفي بعض الحالات أسواق الديون دون السيادية المتقدمة (مثل البلديات). وقد مكنت هذه التطورات البلدان من تأمين الموارد بسرعة وبدون شروط وعلى نطاق واسع لتمويل تنميتها. كما ساعدت أسواق الديون المحلية على تطوير الأسواق المالية المحلية وتعبئة المدخرات المحلية لتمويل نفقات الدولة. إن الدين المحلي يقلل أيضاً من مخاطر سعر الصرف ويمكن أن يساعد في تقليل الاعتماد على المساعدات. ومن المتوقع أن يتوسع تمويل السندات المحلية والدولية على حد سواء كمصادر رئيسية لتمويل التنمية خلال السنوات القادمة.

كما تعتبر الأصول المالية العالمية مصدراً محتملاً لتمويل التنمية المستدامة. وقد بلغت الأسهم وأوراق الدين العام وسندات الشركات والودائع المصرفية وما إلى ذلك ٢٩٤ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤. وقد يكون لتوجيه نسبة مئوية صغيرة من إجمالي الاستثمار السنوي نحو أهداف التنمية المستدامة تأثير كبير. وعلى وجه الخصوص، تم تحديد المستثمرين المؤسسيين (أي صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار المشتركة وصناديق الثروة السيادية وما إلى ذلك) التي جمعت بين أكثر من ٨٥ تريليون دولار أمريكي من الأصول كمصدر محتمل لتمويل التنمية المستدامة بسبب آفاق الاستثمار طويلة الأجل نسبياً.

كما ظهرت العديد من مبادرات "التمويل المستدام" وتوسّعت خلال السنوات الأخيرة؛ حيث يُعرّف "التمويل المستدام" على أنه الاستثمارات الخاصة التي تخضع لاعتبارات اجتماعية أو بيئية أو تنموية. فقد ازداد في السنوات الأخيرة تأثير الاستثمار في الشركات أو المؤسسات أو الصناديق التي تهدف إلى تحقيق تأثير اجتماعي أو بيئي قابل للقياس، إلى جانب عائد مالي. وتقدر شبكة (GIIN) Global Impact Investing Network السوق بحوالي ١١٤ مليار دولار أمريكي من الأصول المستثمرة المؤثرة، والتي تم الالتزام بمبلغ ٢٢.١ مليار دولار أمريكي منها في عام ٢٠١٦، وكان من المتوقع أن تنمو بأكثر من ٢٥ في المئة في عام ٢٠١٧. وقد أفاد ٦٠ في المائة من المستثمرين المؤثرين (المستجيبين لاستطلاعات شبكة Global Impact Investing Network) أن استثماراتهم تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. كما أنشأت العديد من الشركات الكبيرة أو وسعت برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات مع التركيز الرئيسي على التنمية الدولية. كما أن هناك أيضاً

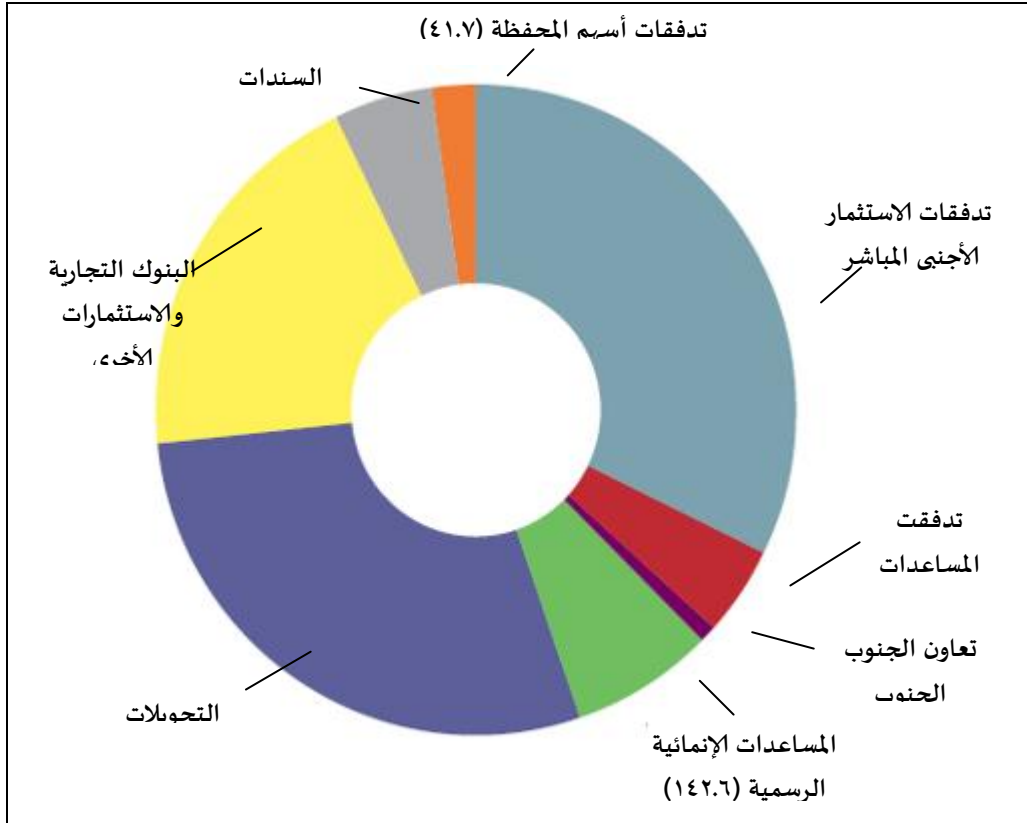
اهتمام متزايد باستخدام مؤشرات الإدارة البيئية والاجتماعية (ESG) من قبل المستثمرين الدوليين. ففي بعض البلدان (مثل بورصات جنوب أفريقيا وتايلند)، يتم الترويج لتقارير الإدارة البيئية والاجتماعية، وهو ما سيمكّن من توجيه تمويل خاص أكبر لتحقيق التنمية المستدامة على المديين المتوسط والطويل.

هذا وقد وسّعت المؤسسات الخيرية أيضاً من أنشطتها في مجال التعاون الإنمائي الدولي خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت شريكاً رئيسياً في وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف التقليدية. وتقدر مساهمات تلك المؤسسات بما يتراوح بين ٦٠ إلى ٧٠ مليار دولار أمريكي سنوياً (حوالي نصف المبلغ المقدم من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

وتمثل موارد الشتات مصدراً رئيسياً آخر لتمويل التنمية. وقد ازدادت عمليات النقل الخاصة من الأفراد عبر الحدود من الأفراد زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، حيث تم تحويل ٥٧٥ مليار دولار أمريكي إلى البلدان النامية من المهاجرين في عام ٢٠١٦، وتدفقات التحويلات عادة ما تكون أكثر استقراراً من تدفقات الموارد الأخرى. كما ظهرت منصات جديدة (لا تهدف للربح) لتسهيل استثمارات المغتربين "في الوطن" في مجالات مثل البنية التحتية.

كما ارتفع بشكل كبير التعاون فيما بين بلدان الجنوب- الذي يشمل مزيجاً غير متجانس من التمويل الميسر وغير الميسر، والمساعدة التقنية، وتدفقات التجارة والاستثمار. فمبادرة "الحزام والطريق" الصينية، على سبيل المثال، والتي تتطوي على تعهد الصين بمليارات الدولارات من الاستثمار في البنية التحتية في أكثر من ٦٠ دولة في آسيا الوسطى هي بلا شك مشروع التنمية الاقتصادية الأكثر طموحاً الذي تموله قوة أجنبية في الوقت الحالي. وتقدر الأمم المتحدة تدفقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بحوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي سنوياً. ويتم توجيه هذا التمويل من خلال مجموعة متنوعة من الوسطاء: من وكالات المساعدات التقليدية إلى بنوك التصدير والتنمية الثنائية (مثل بنك التنمية البرازيلي - BNDES) للمؤسسات المالية متعددة الأطراف (مثل بنك الاستثمار الآسيوي الجديد للبنية التحتية وبنك التنمية الجديد).

الشكل (٢): مصادر التدفقات الرأسمالية العالمية للبلدان النامية خلال عام ٢٠١٦ (مليار دولار أمريكي)



المصدر: UNDP, 2018.

تمويل التنمية: حالة مصر

كانت مصر من أوائل دول العالم التي أطلقت رؤيتها واستراتيجيتها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، وكان ذلك في فبراير ٢٠١٦؛ أي بعد أشهر قليلة من إطلاق الأجندة والأهداف الأممية في سبتمبر ٢٠١٥، وهو ما يعدّ دليلاً واضحاً على التزام الدولة وسعيها الجاد لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل والمستدام. وكان الاقتصاد المصري في هذه الفترة يعاني بشدة من

توابع اضطرابات سياسية وأمنية داخلية كبرى بدأت في يناير ٢٠١١ وتزايدت حتى يونيو ٢٠١٣، ومن توترات إقليمية وأزمات عالمية مازالت تعاني منها دول العالم بصفة عامة ودول المنطقة - ومنها مصر - بشكل خاص. فخلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥ تباطأت معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، وتزايدت معدلات البطالة وعجز الموازنة والميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة مقلقة للغاية، وهو ما دفع الحكومة المصرية قبل نهاية عام ٢٠١٦ إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي استهدف في الأساس استعادة الاستقرار الاقتصادي وسد فجوات التمويل الداخلي (عجز الموازنة) والخارجي (عجز الميزان الجاري والتجاري) بما يفسح الطريق أمام تحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة.

وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن معدل الادخار المحلي بلغ نحو ٣% فقط عام ٢٠١٧/١٦، مقابل معدل استثمار في حدود ١٥%، وهو ما نتج عنه فجوة موارد محلية تقدر بنحو ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. ورغم أن الادخار الخاص (القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص) بلغ حوالي ١٣.٢% في العام المشار إليه، إلا أن الادخار العام كان سالباً في حدود ١٠.١% نتيجة عجز الموازنة، وهو ما أفضى إلى هذا المستوى المتدني من معدل الادخار على المستوى المحلي. ليس ذلك فحسب، بل إن معدل الاستثمار المشار إليه في ٢٠١٧/١٦ (حوالي ١٥%) هو معدل منخفض ولا يمكن من تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة والمستدامة، خاصة إذا قارناه بنظيره في دول مثل تركيا وكوريا الجنوبية والهند والمغرب (في حدود ٣٠% أو أكثر)، ناهيك عن الصين الذي بلغ هذا المعدل فيها أكثر من ٤٤% في عام ٢٠١٦.

وبالفعل، استهدفت خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٨/٢٠١٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢) رفع معدل الاستثمار لنحو ١٨% في بداية الخطة لتصل إلى ٢٥% تقريباً في نهايتها، بحيث يتم تمويلها أساساً من خلال رفع معدل الادخار المحلي إلى ١١% ثم إلى ٢٢% تقريباً في عامي ٢٠١٩/١٨ و ٢٠٢٢/٢١ على التوالي، وهو ما يعني تقليل فجوة التمويل المحلي من أكثر من ١٢% في ٢٠١٧/١٦ إلى أقل من ٧% في ٢٠١٩/١٨ ثم إلى أقل من ٣% في ٢٠٢٢/٢١. وقد تم تقدير معدلات الاستثمار في سنوات الخطة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي

المستهدفة لتقترب من ٦% في العام الأول من الخطة وترتفع تدريجياً لتصل إلى ٨% في العام الأخير، وهو ما يعني ضمناً معامل تراكم رأس المال للناتج ICOR في حدود الـ ٣. خلال فترة الخطة.

الشكل (٣): مصادر التمويل الرئيسية



المصدر: UNDP, 2018.

وكما يتضح من الجدول رقم (١) في الملحق، فإن عجز الميزان التجاري في مصر ظل أقل قليلاً من ٤٠ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، غير أن التوقعات تشير إلى أن هذا العجز سيأخذ مساراً تصاعدياً بدءاً من ٢٠٢٠/١٩ حتى يصل إلى ٤٥.٥ مليار دولار في العام

المالي ٢٠٢٣/٢٢. غير أنه بفضل المسار التصاعدي الحالي والمتوقع للفائض في ميزان الخدمات (من ٦.٥ مليار دولار في ٢٠١٦/١٥ إلى ١١.١ مليار في ٢٠١٨/١٧ (مبدئي) ثم إلى ١٩.٧ مليار في ٢٠٢٣/٢٢ (متوقع))، فقد شهد العجز في الميزان الجاري تراجعاً كبيراً من حوالي ١٩.٨ مليار دولار في ٢٠١٦/١٥ إلى ٦ مليار في ٢٠١٨/١٧ (مبدئي) ويتوقع أن يصل إلى ٣.٤ مليار دولار فقط في عام ٢٠٢٣/٢٢. ورغم أن حساب رأس المال ظل في حالة فائض خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ ومتوقع أن يستمر كذلك خلال الفترة التالية حتى ٢٠٢٣/٢٢، إلا أن هذا الفائض قد شهد تراجعاً حاداً من ٢١.٢ إلى ١٣.١ مليار دولار خلال عامي ٢٠١٦/١٥ و ٢٠١٨/١٧، ويتوقع أن يستمر هذا التراجع خلال السنوات التالية حتى يصل إلى ٧.٣ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٢. وتكون المحصلة النهائية هي تحول العجز في ميزان المدفوعات (٢.٨ مليار دولار) في ٢٠١٦/١٥ إلى فائض في حدود ٤ مليار دولار في ٢٠١٨/١٧ (مبدئي)، ومن المتوقع أن يستمر هذا الفائض - وإن كان بمستوى أقل - حتى عام ٢٠٢٣/٢٢.

أما فيما يتعلق بالفجوة الداخلية أو عجز الموازنة العامة للدولة، فيلاحظ من الجدول رقم (٢) أن هذا العجز بلغ ٣٢٦.٤ مليار جنيه مصري في عام ٢٠١٦/١٥، بنسبة ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. وتشير الأرقام الأولية للعام المالي ٢٠١٨/١٧ إلى أن هذا العجز قد ارتفع من حيث القيمة ليصل إلى ٤٢٥.٤ مليار جنيه في ذلك العام، إلا أنه انخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٩.٦%. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي ووزارة المالية إلى أن هذا العجز سيشهد تراجعاً من حيث القيمة والنسبة بدءاً من عام ٢٠٢٠/١٩، حتى يصل إلى نحو ٣٦٢ مليار جنيه و ٣.٨% على التوالي في عام ٢٠٢٣/٢٢. وتجدر الإشارة إلى أن مدفوعات خدمة الدين (فوائد الدين المحلي والخارجي) قد ارتفعت من ٢٢٥.٤ مليار جنيه في ٢٠١٦/١٥ إلى ٤١٥.١ مليار في ٢٠١٨/١٧، ومن المتوقع أن تصل إلى ٥٢١ مليار في ٢٠١٩/١٨ ثم إلى ما يقرب من ٥٥٠ مليار جنيه في ٢٠٢٣/٢٢؛ وبذلك يرتفع نصيب فوائد الديون من إجمالي النفقات العامة من نحو ٢٥% إلى ٣١% و ٣٤% في الأعوام الثلاثة الأولى المشار إليها على التوالي قبل أن تتراجع مرة أخرى لحدود الـ ٢٥% في العام الأخير.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) بالملحق، والذي يشير إلى متطلبات التمويل الخارجي خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ومصادر التمويل المختلفة، يلاحظ أن الاحتياجات التمويلية الإجمالية اللازمة لتغطية العجز في الميزان الجاري وسداد فوائد وأقساط الديون الخارجية المستحقة بلغت ٢٩.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦/١٥، ومن المقدر أن تظل على نفس مستواها تقريباً في عام ٢٠١٩/١٨، وأن ترتفع إلى ٣٦.٤ مليار دولار في ٢٠٢٠/١٩ قبل أن تتراجع لتصل إلى ٢٧.١ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٢. وقد تم تدبير الاحتياجات التمويلية المشار إليها في عام ٢٠١٦/١٥ من خلال المصادر التالية: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (٦.٨ مليار دولار)؛ مد آجال الديون قصيرة الأجل (٧ مليار)؛ قروض متوسطة وطويلة الأجل (٦.٧ مليار)؛ وصافي التدفقات الرأسمالية (١٠.٨ مليار)؛ وسحب من الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (٢.٥ مليار). وكما يلاحظ من الجدول، فإنه خلال عامي ٢٠١٧/١٦ و ٢٠١٨/١٧، أصبح الاقتراض الخارجي (سواء قصير أو متوسط أو طويل الأجل) المصدر الرئيسي لتمويل الفجوة الخارجية، حيث بلغ حجم الاقتراض الخارجي في هذين العامين حوالي ٦٧ مليار دولار ترتفع إلى ٧٥ مليار دولار إذا أضفنا ما تم سحبه من قرض صندوق النقد الدولي في هذين العامين، وهو ما أدى إلى زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي من ١٧.١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦ إلى ٤٣.٥ مليار دولار في يونيو ٢٠١٨، إلا أن ذلك كان على حساب زيادة الدين الخارجي من ٥٥.٨ مليار دولار في منتصف عام ٢٠١٦ إلى ٩٢.٦ مليار دولار في منتصف ٢٠١٨ وإلى ١٠٤.٤ مليار دولار (متوقع) في منتصف ٢٠١٩، ومن ثم ارتفاع خدمة الدين الخارجي كنسبة من حصة الصادرات السلعية من أقل من ١٥% في عام ٢٠١٦/١٥ إلى ٢٨% في ٢٠١٨/١٧، ومن المتوقع أن تتجاوز الـ ٣٨% في نهاية ٢٠١٩/١٨.

وتعمل الحكومة جاهدةً على تحسين مناخ الاستثمار وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، بحيث يتزايد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٧.٤ مليار دولار في ٢٠١٨/١٧، والذي يمثل نحو ٣٢% من فجوة التمويل الخارجي، ليصل تدريجياً إلى ١٥ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٢، وبما يغطي نحو ٥٦% من الفجوة الخارجية المقدرة (٢٧.١ مليار) في ذلك العام، وذلك على النحو الموضح في جدول رقم (٣) بالملحق. ولا شك أن هذا اتجاه محمود يجب تشجيعه

والإسراع به، خاصةً في ظل ما تشهده الأسواق المالية العالمية من تقلبات ومن قيود متزايدة على الإقراض، وما تشكّله معدلات النمو المرتفعة في حجم الدين الخارجي في السنوات الأخيرة من تحديات أمام استدامة عملية النمو الاقتصادي والتنمية في المستقبل. ولا شك أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة منذ نهاية عام ٢٠١٦، في إطار اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى خفض عجز الموازنة من خلال رفع القدرة الضريبية والحدّ من أشكال الهدر المختلفة في الانفاق الحكومي (خفض الدعم وتحسين آليات الاستهداف وزيادة كفاءة الانفاق الاستثماري... وغيرها)، ستؤدي جميعها إلى تعبئة مزيد من الموارد والمدخرات المحلية لسد فجوة التمويل الداخلي، وتوفير مصادر تمويل محلية للاستثمارات المستهدفة، بما يحقق معدلات أعلى وأكثر استدامة وشمولية من النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

إلا أنه ما زالت هناك فرص تمويل واسعة وآليات مستحدثة، على النحو الوارد في القسم السابق، لم يتم استغلالها حتى الآن، وهو ما يجب أن يحظى -في تقديرنا- بمزيد من الاهتمام خلال الفترة المقبلة. ويبقى التأكيد على أنه لا يجب النظر إلى قضية تمويل التنمية في معزل عن الرؤية التنموية والأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدولة لتحقيقها في المدى الطويل؛ فجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاعات ذات الأولوية وفقاً للرؤية الاستراتيجية التي تتبناها الدولة خاصةً الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والإنتاجية، سيكون له مردود مضاعف على علاج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وعلى زيادة الصادرات الصناعية عالية القيمة المضافة، وهو ما سيحدّ بشكل مستدام من اتساع فجوتي التمويل الداخلية والخارجية، ويجذب مزيداً من الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية ويقلل من الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي لسد الفجوة التمويلية لتلبية احتياجات التنمية المستدامة.

ملاحظات ختامية ورسائل أساسية

تم إعداد هذا المقال بمناسبة مرور ستة عقود على بدء تجربة التخطيط الإنمائي في مصر، والتي لم تكن نتائجها مرضية إلى حد بعيد، وقد حاولنا التركيز فيها على قضية تمويل التنمية باعتبارها قضية محورية تدور في فلكها غالبية خطط وبرامج التنمية، خاصةً في ظل تعقد

مفهوم التنمية واتساعه. وقد أوضحنا في هذا المقال المنهجيات المختلفة لتقدير الفجوة التمويلية، والتحديات العالمية للاحتياجات التمويلية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية، وكذلك المصادر التقليدية وغير التقليدية لتلبية تلك الاحتياجات. وقد ركز المقال في نهايته على الحالة المصرية التي تهم الغالبية العظمى من قراء هذه المجلة العلمية، حيث استخدمنا أحدث البيانات والتحديات المتاحة حول فجوتي التمويل الداخلي والخارجي في مصر والجهود المبذولة حالياً لتعبئة موارد محلية وجذب مدخرات أجنبية متزايدة لسد تلك الفجوات، كما حاولنا - باختصار شديد- في نهاية المقال الإشارة إلى الجهود المطلوبة خلال الفترة القادمة لتحسين مناخ الاستثمار وتمكين القطاع الخاص الوطني والأجنبي والتركيز على القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية خاصة الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والإنتاجية، في إطار التزام صارم بالتوجهات الاستراتيجية طويلة الأجل التي تتبناها الدولة.

وقد يكون من المناسب في الختام التأكيد على عشرة رسائل أساسية:

الأولى: التنمية ككل متكامل لا يمكن تجزئته، فهي لم تعد تعني مجرد زيادة متوسط دخل الفرد، بل تعني توسيع الحريات والخيارات المتاحة أمامه، سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو بيئية.

الثانية: التخطيط الاستراتيجي هو المدخل السليم لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة بالتنمية عملية معقدة وطويلة الأجل لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تدخلات رشيدة ومخططة.

الثالثة: التخطيط الجيد هو الذي يوسع دائرة المشاركة المجتمعية في كل مراحل بدءاً من الإعداد ومروراً بالتنفيذ وحتى متابعة وتقييم الأداء.

الرابعة: التمويل شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية؛ فهناك العديد من الدول التي لا تعاني من مشكلة تمويل ولكنها أخفقت في تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو والتنمية.

الخامسة: رغم تعدد منهجيات تقدير الفجوة التمويلية، إلا أن جميعها مازال قاصراً عن تقديم تقديرات دقيقة للاحتياجات التمويلية المطلوبة خاصةً مع اتساع مفهوم التنمية.

السادسة: الادخار المحلي هو المصدر الأهم لتمويل التنمية، لذا يجب أن تحتل سياسات تعبئة المدخرات والموارد المحلية الأخرى أولوية متقدمة في الخطط التنموية.

السابعة: هناك خروج عن النموذج الذي تلعب فيه الاستدانة الخارجية والمساعدات الإنمائية دوراً رئيسياً في سدّ فجوة التمويل نحو نموذج يكون فيه التحول والتنمية مدفوعين بالاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.

الثامنة: تبذل الحكومة المصرية جهوداً حثيثة لاستعادة الاستقرار المالي والنقدي منذ نوفمبر ٢٠١٦، وقد حققت تلك الجهود نجاحات ملموسة ومشهودة، إلا أنه مازالت هناك تحديات وجهود مطلوبة للحفاظ على استدامة هذا الاستقرار والبناء عليه لتحقيق إصلاحات اقتصادية أكثر شمولاً خاصةً فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية ذات القدرات التصديرية المرتفعة.

التاسعة: ضرورة الإسراع بخطط وبرامج تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، في إطار دور قوي وفعال للحكومة يراعي قواعد الحوكمة والشفافية ويشجع المنافسة ويحمي المستهلك ويمنع الاحتكار.

العاشرة: مازال هناك طرق غير تقليدية وفرص تمويلية حديثة ومبتكرة لتدبير التمويل اللازم لسدّ الفجوة التمويلية، يجب على الحكومة المصرية استكشافها والتوسع فيها لتقليل الاعتماد على الاستدانة الخارجية والداخلية التي لا شك أنها تهدد استدامة عملية التنمية.

الملحق

الجدول رقم (1): تطور ميزان المدفوعات في مصر خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٣/٢٠٢٢

مليار دولار أمريكي	2015/16	2016/17	2017/18		2018/19		2019/20	2020/21	2021/22	2022/23
			Third Review	Prel.	Third Review	Revised Proj.				
Current account	-19.8	-14.4	-6.9	-6.0	-8.1	-7.5	-6.2	-4.3	-3.3	-3.4
Balance on goods and services	-32.2	-31.7	-25.3	-26.2	-25.5	-24.2	-23.1	-22.7	-23.7	-25.8
Exports of goods and services	34.8	37.1	45.8	47.3	53.1	54.8	58.9	63.2	66.5	69.1
Imports of goods and services	-66.9	-68.8	-71.1	-73.5	-78.5	-79.0	-82.0	-85.9	-90.2	-94.9
Trade balance	-38.7	-37.3	-36.2	-37.3	-38.2	-37.6	-38.2	-39.7	-42.2	-45.5
Oil and gas	-3.6	-5.7	-4.2	-3.9	-2.8	-1.2	-0.5	-1.1	-1.9	-2.7
Other	-35.0	-31.6	-32.0	-33.4	-35.4	-36.4	-37.7	-38.5	-40.3	-42.8
Exports of goods	18.7	21.7	24.7	25.8	28.7	29.5	31.1	32.9	34.0	34.7
Oil and gas	5.7	6.4	8.4	8.6	10.7	9.1	8.4	8.6	8.6	8.8
Other	13.0	15.4	16.3	17.2	18.0	20.4	22.7	24.4	25.4	26.0
Imports of goods	-57.4	-59.0	-60.9	-63.1	-67.0	-67.2	-69.3	-72.6	-76.2	-80.2
Oil and gas	-9.3	-12.0	-12.6	-12.5	-13.5	-10.3	-8.9	-9.7	-10.5	-11.5
Other	-48.1	-47.0	-48.3	-50.6	-53.5	-56.8	-60.4	-62.9	-65.7	-68.7
Services (net)	6.5	5.6	10.9	11.1	12.7	13.4	15.1	16.9	18.5	19.7
Receipts	16.1	15.4	21.1	21.5	24.3	25.2	27.8	30.3	32.5	34.4
Of which: Tourism receipts	3.8	4.4	9.1	9.8	11.2	12.5	14.2	15.8	17.1	18.1
Of which: Suez canal receipts	5.1	4.9	5.6	5.7	6.0	6.1	6.3	6.6	7.0	7.3
Payments	-9.5	-9.8	-10.3	-10.4	-11.6	-11.8	-12.7	-13.3	-14.0	-14.7
Of which: Transportation	-1.3	-1.3	-1.4	-1.5	-1.6	-1.7	-1.8	-1.8	-1.9	-2.0
Of which: Travel	-4.1	-2.7	-2.3	-2.5	-2.8	-3.0	-3.3	-3.4	-3.6	-3.8
Primary income (net)	-4.5	-4.6	-6.3	-6.3	-8.7	-10.9	-12.0	-11.7	-10.9	-10.0
Receipts	0.4	0.5	0.5	0.8	0.6	1.0	1.1	1.2	1.2	1.3
Payments	-4.9	-5.1	-6.8	-7.1	-9.3	-11.9	-13.1	-12.9	-12.1	-11.2
Transfers	16.8	21.8	24.7	26.5	26.1	27.6	28.9	30.1	31.2	32.3
Official grants	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
Private remittances	16.7	21.7	24.6	26.3	25.9	27.4	28.7	29.9	31.0	32.1
Capital and financial account	21.2	15.3	12.5	13.1	5.4	6.1	6.7	5.7	5.7	7.3
Medium- and long-term loans (net)	1.3	2.8	3.5	1.0	2.5	-0.2	-0.4	-0.7	-0.4	-0.4
Drawings	4.1	5.4	6.0	3.3	5.0	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3
Amortization	2.8	2.6	2.5	2.3	2.6	2.5	2.7	3.0	2.8	2.7
FDI (net)	6.8	7.8	7.8	7.4	9.5	9.5	11.2	12.6	14.1	15.0
Portfolio investment (net)	-1.1	16.2	17.9	12.1	-2.0	-5.0	2.4	1.0	-1.2	-0.2
Commercial banks' NFA	8.3	-8.0	-4.5	2.9	6.4	5.0	6.3	-1.6	-1.0	-1.5
Other (including short-term capital and central bank deposits)	6.1	-3.2	-8.3	-10.1	-12.1	-3.2	-12.8	-5.5	-5.7	-5.6
Errors and omissions (net)	-4.2	-3.1	0.0	-3.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Overall balance	-2.8	-2.1	5.8	4.0	-2.7	-1.4	0.5	1.4	2.4	3.9
Financing	2.8	2.1	-5.8	-4.0	1.7	1.4	-0.5	-1.4	-2.4	-3.9
Reserves ("-" indicates increase)	2.5	-13.6	-13.7	-12.8	-0.4	-1.4	-0.5	-1.2	-1.7	-2.6
Change in arrears ("-" indicates decrease) 1/	0.0	-1.3	-0.5	-1.2	-1.9	-1.2	0.0	0.0	0.0	0.0
Net use of IMF resources	0.0	2.7	5.3	5.3	4.0	4.0	0.0	-0.2	-0.7	-1.3
Other financing	0.4	14.3	3.2	4.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Financing gap	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Memorandum items:										
Current account excluding grants	-19.9	-14.5	-7.0	-6.2	-8.2	-7.7	-6.4	-4.5	-3.5	-3.6
Terms of trade (percent change)	-2.7	1.6	2.6	2.4	0.0	-0.3	-1.4	0.2	0.3	0.4
Gross international reserves (end of period)	17.1	30.7	44.4	43.5	44.8	44.9	45.4	46.5	48.2	50.8
In months of next year's imports of goods and services	3.0	5.0	6.8	6.6	6.1	6.6	6.3	6.2	6.1	5.9
External debt	55.8	79.0	86.9	92.6	91.5	104.4	98.1	95.2	92.5	88.8
External debt service	5.1	7.3	12.0	13.2	14.7	21.0	21.9	15.1	12.9	13.5
External debt service (in percent of exports of G	14.6	19.7	26.3	28.0	27.7	38.4	37.2	23.8	19.4	19.6
Stock of external arrears	3.7	2.4	1.9	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Real effective exchange rate (period average, percentage change)	5.9	-26.6	...	-12.9

1/ EGPC arrears.

المصدر: IMF, 2019.

الجدول رقم (٢): تطور الموازنة العامة في مصر خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٣/٢٠٢٢

	2015/16	2016/17	2017/18		2018/19		2019/20	2020/21	2021/22	2022/23
			Third Review	Prel.	Third Review	Revised Proj.				
(In billions of Egyptian pounds)										
Revenue and grants	549.0	755.1	908.4	916.0	1,097.0	1,086.0	1,267.9	1,454.4	1,662.1	1,883.0
Tax revenue	352.3	462.0	625.5	628.1	780.5	770.2	904.4	1,039.9	1,188.1	1,352.6
Income and property	158.2	203.4	259.3	258.3	327.6	338.2	384.4	441.6	505.3	573.2
Personal income tax	42.4	51.0	67.4	64.4	85.6	84.8	101.2	119.9	136.4	154.7
Corporate income tax	87.9	115.9	140.1	142.5	170.0	180.7	215.6	252.1	289.6	330.5
EGPC	37.3	42.5	44.0	52.0	47.2	57.4	68.5	78.5	89.2	101.2
Other	65.1	73.4	96.1	90.6	122.8	123.3	147.1	173.6	200.4	229.3
Goods and services	140.5	208.6	293.3	293.8	377.5	358.9	432.4	497.6	568.0	649.2
Oil excises	13.2	33.1	30.6	40.4	21.4	25.2	25.1	26.8	23.4	26.6
VAT and nonoil excises	127.3	175.6	262.7	253.4	356.1	333.6	407.3	470.8	544.6	622.6
International trade taxes	28.1	34.3	39.1	37.5	44.6	42.2	50.8	62.5	71.5	81.0
Other taxes	11.0	15.7	33.8	38.5	30.9	30.9	36.8	38.2	43.3	49.1
Nontax revenue	193.2	275.4	281.8	285.9	315.3	314.7	362.4	413.4	472.7	528.9
Of which: Interest income	4.6	9.9	15.0	15.0	9.4	9.4	9.6	12.6	15.2	18.0
Grants	3.5	17.7	1.1	2.0	1.2	1.2	1.2	1.2	1.3	1.5
Expenditure	886.9	1,117.0	1,326.9	1,336.0	1,511	1,543	1,675.5	1,817.5	1,986.1	2,223.0
Wages and other remunerations	216.2	227.7	242.9	239.1	268.3	272.5	320.0	370.2	420.7	477.2
Purchases of goods and services	35.9	42.8	48.5	48.3	60.6	60.9	68.8	74.4	81.6	92.5
Interest	225.4	284.7	396.8	415.1	493.3	521.0	532.0	520.5	513.7	549.6
Domestic interest	220.4	274.9	370.0	392.9	461.8	485.6	494.6	481.1	465.3	496.5
External interest	5.1	9.6	26.8	22.2	31.5	35.3	37.4	39.4	48.4	53.2
Subsidies, grants, and social benefits	285.5	386.3	456.4	455.5	461.5	468.7	483.4	533.5	600.4	679.5
Other current	54.6	66.2	70.8	72.3	78.7	76.0	90.6	103.9	118.1	133.9
Investment	69.4	109.2	111.5	105.7	148.5	144.1	180.7	215.1	251.5	290.3
Net acquisition of financial assets	-11.5	4.5	10.1	5.4	8.1	0.6	10.9	15.2	17.5	21.6
Overall balance	-326.4	-366.4	-428.5	-425.4	-422.0	-457.8	-418.5	-378.3	-341.4	-361.6
Financing	326.4	366.4	428.5	425.4	422.0	457.8	418.5	378.3	341.4	361.6
Net domestic	297.5	239.5	215.0	220.7	328.6	334.5	407.4	403.9	429.4	455.6
Bank	253.1	263.5	142.2	147.9	379.6	438.2	402.4	395.9	420.3	445.3
Nonbank	44.4	-24.0	72.8	72.8	-51.0	-103.7	5.0	8.0	9.1	10.3
Net external	28.9	126.9	213.5	204.7	73.7	124.5	11.1	-25.6	-88.0	-94.1
Other	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Financing gap	0.0	0.0	0.0	0.0	19.7	-1.1	0.0	0.0	0.0	0.0
(In percent of GDP, unless otherwise indicated)										
Revenue and grants	20.3	21.8	20.5	20.6	20.4	20.1	19.6	19.6	19.8	19.7
Tax revenue	13.0	13.3	14.1	14.2	14.5	14.2	14.0	14.0	14.1	14.2
Nontax revenue	7.1	7.9	6.4	6.4	5.9	5.8	5.6	5.6	5.6	5.5
Of which: Interest income	0.2	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2
Grants	0.1	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Expenditure	32.7	32.2	29.9	30.1	28.2	28.5	25.9	24.6	23.6	23.3
Wages and other remunerations	8.0	6.6	5.5	5.4	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
Purchases of goods and services	1.3	1.2	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.0	1.0	1.0
Interest	8.3	8.2	8.9	9.4	9.2	9.6	8.2	7.0	6.1	5.8
Subsidies, grants, and social benefits	10.5	11.1	10.3	10.3	8.6	8.7	7.5	7.2	7.1	7.1
Other current	2.0	1.9	1.6	1.6	1.5	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4
Investment	2.6	3.1	2.5	2.4	2.8	2.7	2.8	2.9	3.0	3.0
Net acquisition of financial assets	-0.4	0.1	0.2	0.1	0.2	0.0	0.2	0.2	0.2	0.2
Overall balance	-12.0	-10.6	-9.7	-9.6	-7.9	-8.5	-6.5	-5.1	-4.1	-3.8
Financing	12.0	10.6	9.7	9.6	7.9	8.5	6.5	5.1	4.1	3.8
Net domestic	11.0	6.9	4.8	5.0	6.1	6.2	6.3	5.5	5.1	4.8
Bank	9.3	7.6	3.2	3.3	7.1	8.1	6.2	5.3	5.0	4.7
Nonbank	1.6	-0.7	1.6	1.6	-1.0	-1.9	0.1	0.1	0.1	0.1
Net external	1.1	3.7	4.8	4.6	1.4	2.3	0.2	-0.3	-1.0	-1.0
Other	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Financing gap	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Memorandum items:										
Primary balance	-3.7	-2.4	-0.7	-0.2	1.3	1.2	1.8	1.9	2.0	2.0
Gross debt	96.8	103.2	92.4	92.6	86.2	86.0	83.3	80.0	77.9	74.2
Gross debt (in billions of LE)	2,624	3,580	4,098	4,110	4,623	4,654	5,378	5,918	6,555	7,080
Nominal GDP (in billions of LE)	2,709	3,470	4,436	4,437	5,365	5,414	6,458	7,402	8,415	9,544

المصدر: IMF, 2019.

الجدول رقم (٣): متطلبات ومصادر التمويل الخارجي خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٣/٢٠٢٢

مليار دولار أمريكي

	2015/16	2016/17	2017/18	2018/19	2019/20	2020/21	2021/22	2022/23
						Projections		
Gross financing requirements	29.6	31.3	22.9	29.6	36.4	27.7	26.1	27.1
Current account deficit	19.8	14.4	6.0	7.5	6.2	4.3	3.3	3.4
Of which: Net interest payments	0.4	1.2	2.2	3.2	3.9	3.9	3.8	3.5
Maturing short-term debt	7.0	12.3	12.3	13.7	16.2	16.7	16.7	16.7
Private sector	2.1	1.4	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1
Public sector	4.9	10.9	10.2	11.6	14.1	14.6	14.6	14.6
Amortization of medium and long-term debt	2.8	4.6	4.7	8.3	14.0	6.7	6.1	7.0
Private sector	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
Public sector	2.7	4.5	4.5	8.3	14.0	6.7	6.1	7.0
MLT to external private creditors	0.1	3.0	2.4	1.1	1.6	2.4	2.1	2.0
By domestic private sector	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
By domestic public sector	0.0	2.9	2.2	1.0	1.6	2.3	2.1	2.0
MLT to external official creditors	2.7	1.4	1.2	1.8	2.0	2.2	2.2	2.2
IMF	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.7	1.3
To other official creditors	2.7	1.6	2.3	7.3	12.4	4.1	3.2	3.7
By domestic private sector	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
By domestic public sector	2.7	1.6	2.3	7.3	12.4	4.1	3.2	3.7
Sources of financing	29.6	31.3	22.9	29.6	36.4	27.7	26.1	27.1
Foreign direct investment (net)	6.8	7.8	7.4	9.5	11.2	12.6	14.1	15.0
Roll-over of short-term debt	7.0	12.3	12.3	13.7	16.2	16.7	16.7	16.7
Medium- and long-term borrowing	6.7	26.9	14.5	14.6	5.3	3.3	3.3	3.3
Private sector	1.6	2.9	1.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
Public sector	5.2	24.0	13.2	14.3	5.0	3.0	3.0	3.0
Other net capital flows	10.8	-0.4	0.6	-9.7	4.2	-3.4	-5.6	-4.0
Of which: portfolio investment	-1.1	16.2	12.1	-5.0	2.4	1.0	-1.2	-0.2
Net use of Fund resources	0.0	2.7	5.3	4.0	0.0	-0.2	-0.7	-1.3
Change in reserves (- increase) ^	2.5	-13.6	-12.8	-1.4	-0.5	-1.2	-1.7	-2.6
Change in arrears ("-" indicates decrease)	0.0	-1.3	-1.2	-1.2	0.0	0.0	0.0	0.0
Errors and omissions	-4.2	-3.1	-3.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Financing gap	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Memorandum items:								
Gross international reserves (GIR)	17.1	30.7	43.5	44.9	45.4	46.5	48.2	50.8
External debt	55.8	79.0	92.6	104.4	98.1	95.2	92.5	88.8

المصدر: IMF, 2019.

المصادر

أولاً: المراجع العربية

- العربي، أشرف، ٢٠١٩، برنامج التدفقات المالية الرسمية والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، ٣ - ٧ فبراير، الكويت.
- الكواز، أحمد (٢٠١٦). تطوير تمويل التنمية، جسر التنمية، العدد (١٣١)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- عبدالقادر، علي، ٢٠١١، حول تمويل استراتيجيات الإقلال من الفقر، في المعهد العربي للتخطيط، التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي العاشر للمعهد العربي للتخطيط، الجمهورية اللبنانية: ١١ - ١٣ إبريل، الكويت.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٨، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١-٢٠٢٢، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- International Monetary Fund IMF , (2019), Arab Republic of Egypt: Fourth Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility – Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt,
- IMF Country Report No. 19/98, International Monetary Fund, Washington, D.C.
- United Nations Development Programme UNDP, (2018), Financing the 2030 Agenda:
- An Introductory Guidebook for UNDP Country Offices, United Nations Development Programme, New York.

